



نخيل نيوز | متابعة

تشهد الساحة السياسية حراكاً نيابياً متسارعاً لدفع مجلس النواب نحو عقد جلسة مرتقبة لانتخاب رئيس الجمهورية، في خطوة تهدف إلى استكمال الاستحقاقات الدستورية والمضي بتشكيل الحكومة الجديدة.

وبحسب مصادر نيابية، فقد تم جمع توقيعات عدد كبير من أعضاء مجلس النواب من كتل مختلفة، للمطالبة بعقد جلسة خلال الأيام المقبلة، في ظل تصاعد الدعوات لإنهاء حالة الجمود السياسي التي تشهدها البلاد.

ويرى نواب أن هذه الخطوة تمثل محاولة جادة لتحريك الملف السياسي، خاصة مع استمرار عمل الحكومة الحالية بصفة تصريف الأعمال، الأمر الذي يفرض الحاجة إلى تشكيل حكومة كاملة الصلاحيات قادرة على التعامل مع التحديات الراهنة.

في المقابل، تشير آراء داخل البرلمان إلى أن جلسة انتخاب رئيس الجمهورية لا تزال مرتبطة بالتفاهات السياسية بين الكتل، لا سيما فيما يتعلق بالاتفاق على المرشحين، وسط تأكيدات بعدم وجود توافق نهائي حتى الآن.

كما يعتقد بعض النواب أن جمع التوقيعات يشكل ورقة ضغط سياسية لدفع القوى المختلفة إلى حسم مواقفها، تمهيداً لإنهاء حالة الانسداد السياسي التي تعرقل استكمال تشكيل السلطة التنفيذية.

من جهته، أكد رئيس مجلس النواب أن البرلمان ماضٍ في تحمل مسؤولياته الدستورية لإنجاز هذا الاستحقاق، مشدداً على أن تأخير انتخاب رئيس الجمهورية لم يعد مقبولاً، لما له من انعكاسات مباشرة على استقرار البلاد وانتظام عمل مؤسساتها.

وأضاف أن المرحلة الحالية تتطلب الإسراع في اختيار شخصية تحظى بقبول وطني واسع، قادرة على تمثيل جميع الأطراف وتعزيز الاستقرار السياسي في البلاد.